

مدى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية منع تداول منتجات المستوطنات، من وجهة نظر التجار في محافظة طولكرم

## Level of Palestinian Society Awareness of the Importance of PNA Decision to Ban Dealing with Settlements' Products (from the view Point of Tulkarm Traders)

خالد الصويص

Khalid Sweis

كلية الاقتصاد والإدارة والأعمال، جامعة فلسطين التقنية، خضوري، طولكرم، فلسطين

بريد الكتروني: sweis\_sweis@yahoo.com

تاريخ التسليم: (٢٠١٠/١١/٤)، تاريخ القبول: (٢٠١١/٣/٣٠)

### ملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية منع تداول منتجات المستوطنات، من وجهة نظر التجار في محافظة طولكرم، وللوقوف على ذلك تم استخدام استبانته مكونة من (٢٢) فقرة، تضمنت ثلاثة مجالات رئيسية، ولأغراض جمع المعلومات وزعت (١٨٠٠) استبانته على الفئة المستهدفة وهي التجار وتم استرداد (١٤٥٧) استبانته أي بنسبة (٨٠,٩٤%)، وعولجت إحصائياً باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) واستخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية. وأظهرت النتائج أن مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية كان كبيراً على المجال الكلي للدراسة.

### Abstract

This study aims at assessing the Palestinian society awareness of the Palestinian National Authority (PNA) of banning settlements' products, from the view point of Tulkarm traders. To accomplish this, a questionnaire, consisting of (22) paragraphs and covering 3 major areas, was prepared. (1800) questionnaires were distributed to the targeted community (the traders) and (1457) questionnaires were returned, at a return ratio of (80.94%). The returned questionnaires were statistically

analyzed by using SPSS. Arithmetic means, standard deviations and percentages were used in this analysis. Results showed that the level of the Palestinian society awareness to the importance of PNA decision was high in all areas of the study.

### المقدمة

إن الفكر الصهيوني الاستيطاني لدى الإسرائيليين استباح إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة على الرغم من مخالفتها للقانون الدولي، وللشريعة الدولية وقد نصت اتفاقية جنيف الرابعة على عدم المشاركة في أي نشاط بصورة مباشرة أو غير مباشرة من شأنه أن يؤدي إلى استمرار بقاء هذه المستوطنات من الناحية السياسية أو الاقتصادية.

ولما كان الاحتلال واغتصاب الأرض من أصحابها وتوطين يهود الشتات هي المبادئ الأساسية التي قامت عليها إسرائيل، وتجسد عليها مفهوم الاستيطان فلم تندلع حرب حزيران ١٩٦٧ وانتهت حتى سارعت إسرائيل بإقامة العديد من المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومنذ ذلك الحين والاستيطان يزداد ورفض المجتمع الدولي له يستمر، وقد كان آخرها بتاريخ ٢٠١١/٢/١٨ فقد رفض المجتمع الدولي الاستيطان وكانت (١٤) دولة في مجلس الأمن قد صوتت ضد الاستيطان إلا أن الدولة الوحيدة التي قامت بالتصويت مع الاستيطان هي الولايات المتحدة الأمريكية ليكون التناقض الواضح فيما تزعم من حقوق وواجبات على دول العالم الثالث وما تقوم به من مساندتها للاستيطان ضد حق الشعب الفلسطيني وسلب أراضيه (جريدة القدس، العدد ١٤٩١٢). ومن الاعتبارات الأساسية التي حددتها دراسة العيلة، وشاهين، (٢٠٠٨) للاستيطان الإسرائيلي بعد حرب حزيران ١٩٦٧ أربعة بنود هي:

١. الحاجات الأمنية.
٢. الحاجات الاقتصادية.
٣. مطالب قوى الاستيطان من قبيل الاتجاهات الدينية.
٤. توزيع السكان.

ومنذ اتفاق (أوسلو) حتى الآن لم تتوقف السلطة الفلسطينية عن رفض الاستيطان الإسرائيلي وكذلك المجتمع الدولي، ولكن الأهمية الحيوية للمستعمرات عند الإسرائيليين تفوق كل اعتبار في النزاع الدائر للسيطرة على الأراضي الواقعة بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن، والقاسم المشترك لكل الزعامات الإسرائيلية هو إقامة العوائق على الأرض في وجه الاستقلال الفلسطيني. وقد انطلقت نداءات لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات عليها في التاسع من يوليو (تموز) ٢٠٠٥ بعد الذكرى السنوية لصدور قرار محكمة العدل الدولية في (لاهاي) بإدانة جدار الفصل العنصري، وكانت تلك النداءات تدعو إلى مقاطعة إسرائيل فعلياً في مختلف المجالات الاقتصادية والأكاديمية والثقافية والرياضية وغيرها (مجلة كل الحقيقة، ٢٠١٠).

ومن الجدير بالذكر أن تعداد الشركات الصناعية العاملة في المستوطنات الإسرائيلية بلغ (١٤٤) شركة ومعظمها في التجمعات الاستيطانية الصناعية مثل (بركان وكراني هشومرون وعوفرة وميشور أدوميم والبحر الميت وغوش عتصيمون) وكل هذه المواقع تم وضعها بعناية شديدة، بحيث تحتل المواقع الإستراتيجية في الضفة الغربية بالإضافة إلى كونها فوق مخزون مياه رئيسي تحتله إضافة إلى احتلالها للأرض (العيس، ٢٠١٠).

ولهذا كله فان مشاركة الفلسطينيين في شراء منتجات المستوطنات أو تسويقها أو تداولها أو التعامل مع خدمات المستوطنات يعتبر مشاركة في تعزيز وجود هذه المستوطنات على الأراضي الفلسطينية وهي تقوية لاقتصادها ووجودها. وقد تتحول المقاطعة إلى ثقافة ومنهج حياة للفرد في المجتمع الفلسطيني، وللوصول إلى ذلك لا بد من زيادة الوعي لدى المواطن وتعريفه بمنتجات المستوطنات والايجابيات المترتبة على مقاطعتها حيث أن إضعافها اقتصادياً يؤدي إلى انهيارها.

### مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتعرض الأراضي الفلسطينية لانتهاكات كثيرة من الإسرائيليين، وخصوصا المستوطنين المتواجدين في البؤر الاستيطانية التي تعتبر جميعها غير شرعية على الأراضي الفلسطينية وتعرض المستوطنين الإسرائيليين المستمر لإيذاء الفلسطينيين سواء أكان في موسم قطف الزيتون أو في استيلائهم على الأراضي، أو في إغراق الأراضي الفلسطينية بمنتجات غير صحية أو مزورة المنشأ. والمشكلة الكبرى أننا في شرائنا لهذه المنتجات نزيد من قوة اقتصادها، وندعم من وجودها على أرض مسلوقة ومأخوذة من الفلسطينيين. ولهذا كان لا بد للباحث أن يرى أن من واجب الأكاديميين أن يساهموا في حملة السلطة الوطنية الفلسطينية في مكافحة منتجات المستوطنات. ومن هنا يأتي سؤال الدراسة الرئيس:

"ما مدى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية منع تداول منتجات المستوطنات، من وجهة نظر التجار في محافظة طولكرم".

### أهمية الدراسة وأهدافها

تتبع أهمية البحث من رغبة الباحث في توصيل قانون مجلس الوزراء للعام ٢٠١٠ إلى أكبر قدر ممكن من التجار ولهذا كان عدد الاستبانات كبيراً جداً، وقد كان هذا القرار مسانداً ومؤيداً للقرار الصادر للعام (٢٠٠٣)، و(٢٠٠٥) بتنفيذ قانون مكافحة منتجات المستوطنات وتطبيقه، وما كانت هذه الدراسة إلا مساهمة أكاديمية من الباحث من أجل نشر هذا القانون على شريحة هامة في المجتمع الفلسطيني، ألا وهي شريحة التجار من أجل العمل على مكافحة منتجات المستوطنات والتذكير بما تخلفه من أضرار على المجتمع الفلسطيني. وعليه فإن الدراسة تهدف إلى:

١. تحليل مستوى درجة إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة منع تداول منتجات المستوطنات الإسرائيلية ومناقشته من وجهة نظر التجار.
٢. إظهار دور بعض المتغيرات، مثل: العمر، والجنس، والمؤهل العلمي في مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية منع تداول منتجات المستوطنات.

### فرضية الدراسة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) في مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية منع تداول منتجات المستوطنات، من وجهة نظر التجار في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير العمر، والجنس، والمؤهل العلمي، ومكان السكن.

### الإطار النظري

منذ عام ١٩٦٧ ولغاية العام ٢٠٠٧، أقيمت في أنحاء الضفة الغربية (١٢١) مستوطنة إسرائيلية اعترفت بها وزارة الداخلية ببلداتٍ إسرائيلية وهذا على الرغم من أن بعضها يضم مساحات لا يوجد بينها تواصل. وهناك ١٢ مستوطنة إضافية موجودة في المناطق التي ضمتها إسرائيل في العام ١٩٦٧ وتم ضمها لبلدية القدس. كما تنتشر في أنحاء الضفة الغربية حوالي مائة مستوطنة، لم يتم الاعتراف بها بصورة رسمية من قبل السلطات وتطلق عليها عبر وسائل الإعلام بـ "البؤر الاستيطانية" وهي (١٦) مستوطنة أقيمت في قطاع غزة وثلاث مستوطنات في شمالي الضفة الغربية تم تفكيكها في العام ٢٠٠٥ خلال تطبيق خطة الانفصال (بتسليم، ٢٠١٠).

لقد بدئ بالتركيز على الاستيطان في مدينة القدس، حيث قامت إسرائيل في ١٣/٩/١٩٤٨ بإعلان القدس عاصمة لها، وفي ١١ حزيران ١٩٦٧ قررت ضم القدس الشرقية لها وبدأت بضم الأراضي واستقطاعها وأخذ يشكل الاستيطان انتهاكاً لحقوق الإنسان في فلسطين من خلال مصادرة الممتلكات وهدم المنازل وطرد الأشخاص والعائلات وتشريدهم حتى شكلت سياسة الاستيطان خرقاً واضحاً للمادة ٢/١٧ العام ١٩٤٨ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي ينص على أنه "لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً" (الدويك، ١٩٩٧، ص ٦).

وانسجاماً مع سياسة وزارة الاقتصاد الوطني وتوجهات السلطة الوطنية الفلسطينية بناء على قرار مجلس الوزراء رقم (١٠/١٢/٩٠/م.و.أ.ق) لسنة ٢٠٠٥ بحظر دخول منتجات المستوطنات إلى الأسواق الفلسطينية، قامت مكاتب وزارة الاقتصاد الوطني بمحافظات الوطن بمحاربة منتجات المستوطنات على مسارين وهما: -

١. منع وصول منتجات المستوطنات إلى يد المستهلك الفلسطيني من خلال تكثيف الجولات الميدانية للأجهزة الأمنية والضابطة الجمركية.

٢. تفعيل العمل التطوعي والإعلامي وحشد الطاقات الشعبية والمتمثلة بجمعيات حماية المستهلك والاتحادات النسوية والنوادي وجمعيات رجال الأعمال وفصائل العمل الوطني والمدارس والجامعات. والتي كان من ثمارها الحملات الميدانية الآتية:

أ. حملة "من بيت إلى بيت" خلال الفترة من ١٨ - ٢٦/٥/٢٠١٠ لتعريف المستهلك الفلسطيني بأثار وأضرار منتجات المستوطنات والتي قامت بها وزارة الاقتصاد الوطني وأشرف عليها مكاتبها في المحافظات المختلفة، وقد قام مكتب طولكرم بزيارة (٢٣١٠٢) بيت في المحافظة وتجنيد (٢٥٠) متطوعاً لهذا الغرض.

ب. حملة "من تاجر إلى تاجر" خلال الفترة من ٧/٢٥ - ١/٨/٢٠١٠ قام بها مكتب وزارة الاقتصاد الوطني في محافظة طولكرم وقد قام بزيارة (٢٨٩١) محلاً تجارياً.

وكان مجموع ما تم صرفه من مواد إعلامية يقارب (١٦٠٠٠) نسخة يحتوي في معظمها على دليل لمنتجات المستوطنات، وكتيبات، ونشرات إعلامية لقانون حماية المستهلك وقانون عقوبات التعامل مع منتجات المستوطنات ولواصق تشير إلى خلو المحلات من منتجات المستوطنات في محافظة طولكرم.

وقد تم إنشاء صندوق الكرامة بوزارة الاقتصاد الوطني، لإعطاء وسام الكرامة لكل من يمتنع عن التعامل بمنتجات المستوطنات من التجار وليواكب المستجدات نحو منتجات المستوطنات. وقد شارك (٣٠) ألف متطوع من جميع أنحاء الوطن في حملة (من بيت لبيت) لمكافحة منتجات المستوطنات في الضفة الغربية. وفي المقابل قام المستوطنون بعمل حملة مضادة شعارها (لن نستسلم) مع دعوة لمقاطعة المنتجات الفلسطينية وتم نشرها عبر الموقع الإلكتروني (إسرائيل لنا).

وقد أفادت دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية في تقرير لها في يناير / كانون الثاني ٢٠١٠ بأنه لا يشارك الإسرائيليون وحدهم في المشاريع والأعمال الاستعمارية بل وان شركات أجنبية تدير أعمالها من داخل المستوطنات وتشارك في بنائها، كما تقوم شركات أخرى باستيراد السلع والخدمات التي تنتجها شركات المستوطنات وتعمل على توزيعها وبيعها.

وقد بينت التقارير أن السوق الفلسطيني يعتبر السوق الثاني بعد الولايات المتحدة لتصريف المنتجات الإسرائيلية، إذ يستهلك السوق الفلسطيني ٢.٦ مليار دولار وتحقق الصناعات الإسرائيلية الملايين من الأرباح، كما يستهلك الفلسطينيون ٢٠% من صادرات إسرائيل من الفواكه و٣٠ مليون دولار من صناعة الأدوية و٢٠% من بعض صناعاتها الغذائية. (دغلس، ٢٠٠٩).

وتفاوتت التقديرات الفلسطينية والإسرائيلية بشأن عدد عمال المستوطنات ففي حين تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عددهم لا يتجاوز (١٠٨٠٠) عامل، فقد قدر رئيس اتحاد العمال الفلسطيني شاهر سعد عدد العمال في المستوطنات بأكثر من ٣٥ ألف وعلى الرغم من ذلك أعرب عن تأييده لمنعهم من دخول المستوطنات في حال توفر بديل

فلسطيني وأضاف أن توفير البديل يحتاج إلى تعاون فلسطيني وعربي وإسلامي (الرجوب، ٢٠١٠).

ولكن مهما كان الرقم لعدد العمال الذين يعملون في المستوطنات الإسرائيلية فإن تحويل القوة الشرائية الفلسطينية من جراء هذا القرار إلى السوق المحلي سيتمكن من مضاعفة المنتج المحلي وبالتالي استيعاب هؤلاء العمال، ومن الممكن استيعاب هذا العدد إذا قام المستثمرون الفلسطينيون والعرب بفتح مصانع تنتج نفس سلع المستوطنات وتقوم بإحلال سلع جيدة في السوق الفلسطيني "علماً بأن مبيعات منتجات المستوطنات في السوق العربي يقدر بـ ٦٠٠ مليون دولار أمريكي سنوياً (شبكة الإعلام العربي، ٢٠١٠). وقد كان من الصعب حصر قيمة منتجات المستوطنات التي يتم تزويدها للضفة الغربية وذلك لسهولة إدخال منتجاتهم عبر المناطق الإسرائيلية (داخل أراضي ٤٨) ومن ثم تزويدها إلى مناطق الضفة الغربية أو تصديرها إلى الدول العربية. وفي مقابلة مع مدير مكتب وزارة الحكم المحلي في محافظة طولكرم بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١٨ أفاد بأن تشديد مقاطعة الضفة الغربية على بضائع المستوطنات تزامن مع تقديم تسهيلات لقطاع غزة، حيث أفاد بناء على معلومات من عمال فلسطينيين يعملون في المستوطنات بأن هذه البضائع أصبحت تنقل إلى قطاع غزة عوضاً عن الضفة الغربية.

وبناء على مقابلة مع مدير عام حماية المستهلك بوزارة الاقتصاد الوطني في رام الله، أفاد بأن الوزارة قامت بمصادرة ما قيمة (٣١) مليون شيفل (ما يعادل ٨.٦ مليون دولار) خلال العام ٢٠١٠ من منتجات المستوطنات في الضفة الغربية.

#### الدراسات السابقة

دراسة شؤون المفاوضات، (منظمة التحرير الفلسطينية في يناير، ٢٠١٠) حول الأعمال والمشاريع التجارية الاستعمارية القائمة في المستوطنات الإسرائيلية، فقد أشارت الدراسة إلى الجانب التجاري الذي تنطوي عليه المشاريع الاستيطانية الإسرائيلية والذي يشمل المصانع والمزارع والشركات التي تورد الخدمات والمقاولين الذي يشاركون في بناء المستوطنات ومدى استفادتها من الموارد الأخرى التي تمت مصادرتها بصورة غير شرعية إضافة إلى تعزيز البنية التحتية والنمو السكاني في المستوطنات.

دراسة (أريج، ٢٠٠٨)، وهدفت إلى الكشف عن التوسعات الاستيطانية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية في الفترة ما بين (١٩٩٦ - ٢٠٠٧)، وهذه الدراسة تبين أن المستوطنات الإسرائيلية توسعت بشكل لا يستهان به بما نسبته (٨٥%) في الفترة المذكورة. كما بينت الدراسة أن عددا كبيرا من المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية تضاعفت مساحتها بنسبة تحطت الـ (١٠٠%) مثل: مستوطنة (بيطار عيليت) في محافظة بيت لحم ومستوطنة (مسكيوت) في محافظة طوباس، وكانت هذه الزيادة على حساب الأراضي الفلسطينية المجاورة والمحيطة بالمستوطنات الإسرائيلية والتي كان أصحابها قد منعوا من الوصول إليها عقب إنشاء

هذه المستوطنات ومستوطنة (مشوكي دراجوت) شرق محافظة بيت لحم زادت بنسبة (١٤٣%) مقارنة مع ما كانت عليه عام (١٩٩٦).

دراسة (العيلة وشاهين، ٢٠٠٨)، وهي تبحث في الأثر السياسي والأمني للاستيطان في القدس بشكل خاص وعن النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية التي أضرت بمصالح الفلسطينيين من سكان القدس وتعرضت الدراسة إلى موقف القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية تجاه الممارسات الاستيطانية الإسرائيلية في مدينة القدس بشكل خاص والأراضي المحتلة بشكل عام. وأوصت الدراسة بضرورة دعم الفلسطينيين مادياً، وسياسياً ليتمكنوا من الصمود في القدس وحتى لا يتسنى الإطباق على المدينة وتهويدها إضافة إلى التأسيس لخطاب عربي، وضرورة دعم الانتفاضة لتحقيقها لشعار القدس عاصمة للدولة الفلسطينية المنشودة.

دراسة (جودة، ٢٠٠٧)، هدفت إلى معرفة علاقة حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية باتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو المنتجات المصنعة محلياً واستخدمت الدراسة استبانته لتوزيعها على عينة طبقية عشوائية من المستهلكين في غزة والقطاع، وتم توزيع (١٠٠٠) استبانته على مجتمع الدراسة وأظهرت النتائج أن (٦٦.٤%) أكدوا معرفتهم الجيدة بحملات المقاطعة واتفق (٦٦.٦%) منهم على وجود تأثير لشعارات حملات المقاطعة على مشاعرهم وان (٦٢%) أكدوا على أن حملات المقاطعة أوجدت بعداً إرادياً للمقاطعة ولكن جاءت نسبة المقاطعة الفعلية ضعيفة بنسبة (٥٦.٨%) وكذلك لم تتمكن حملات المقاطعة من بناء اتجاه إيجابي نحو المنتجات المحلية إذ أن (٥٣.٦%) من المستهلكين يحملون اتجاهات سلبية نحو المنتج المحلي و (٧٥%) منهم يحمل اتجاهات إيجابية نحو المنتج الإسرائيلي.

دراسة (عامر، ٢٠٠٧) بشأن المتابعة القانونية لقضايا الجدار والاستيطان، وتحدثت الدراسة عن مصادرة الأراضي الفلسطينية وتهويدها وتكثيف الاستيطان بها ومن ثم تنويع المخطط الإسرائيلي ببناء جدار الفصل العنصري الذي يقطع الطريق على أي إمكانية لتحقيق الاستقلال والحرية والتواصل ما بين المحافظات في الضفة وغزة. إلا أن الدراسة أوضحت بان من أهم أشكال المواجهة على هذا العدوان هو اللجوء إلى المتابعات القانونية لدى القضاء الإسرائيلي باعتباره أحد أشكال الكفاح الفلسطيني إضافة إلى اللجوء إلى القوانين الدولية وبخاصة اتفاقيات جنيف الرابعة والفتوى القانونية الصادرة عن محكمة العدل الدولية في لاهاي.

دراسة (الشيخ، ٢٠٠٤)، تعتمد دراسته على قراءة خريطة المستوطنات في الضفة وبناء العديد منها رغم صغر حجم الضفة الذي يصل إلى (٥٨٤٤) كم<sup>٢</sup> وأقيمت المستوطنات بحيث لا تخلو أي منطقة من الكتل الاستيطانية، فقد بلغت (١٧٦) مستوطنة حتى العام (١٩٩٥) وأوردها المركز الجغرافي الفلسطيني، وأظهرت الدراسة وجود حزام أمني حول كل من القدس ورام الله والخليل ونابلس، حيث يحاط بهذه المدن أكبر عدد من المستوطنات التي في الضفة.

### منهجية الدراسة

تتضمن الدراسة وصفاً للطرائق والإجراءات التي اتبعتها الباحثة في تحديد مجتمع الدراسة والعينة ووصفها وشرح الخطوات والإجراءات العملية التي اتبعتها الباحثة في بناء أداة الدراسة ووصفها ثم إجراءات صدق أداة الدراسة وثباتها، ثم شرح مخطط تصميم الدراسة ومتغيراتها والإشارة إلى أنواع الاختبارات الإحصائية التي استخدمت في الدراسة.

### مجتمع الدراسة وعينها

يتكون مجتمع الدراسة من التجار المسجلين لدى الغرفة التجارية والذين قام مكتب وزارة الاقتصاد الوطني في محافظة طولكرم بزيارتهم والبالغ عددهم (٢٨٩١) تاجراً، وقد تم أخذ عينة عشوائية منهم مقدارها (١٨٠٠) مفردة، والتي تمثل (٦٢.٢٦%) من مجتمع الدراسة وتم توزيع (١٨٠٠) استبانته أعيد منها (١٤٥٧) استبانته أي ما نسبته (٨٠.٩٤%) وجميعها صالحٌ للتحليل الإحصائي، وتحقيق الهدف إذ تم اختيار العينة باستخدام أسلوب العينة العشوائية من أجل جمع البيانات الإحصائية.

جدول (١): توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الأساسية للدراسة.

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
العمر	٢٥-١٨	٤٤٦	٣٠.٦
	٣٥-٢٦	٣٧٨	٢٥.٩
	٤٥-٣٦	٣٣٨	٢٣.١
	٤٥ فما فوق	٢٩٧	٢٠.٤
	المجموع	١٤٥٧	١٠٠
الجنس	ذكر	١٢٠٦	٨٢.٨
	أنثى	٢٥١	١٧.٢
	المجموع	١٤٥٧	١٠٠
المؤهل العلمي	أقل من ثانوية عامة	٢٨٥	١٩.٦
	ثانوية عامة	٤٤٠	٣٠.٢
	طالب جامعي	٢٧٨	١٩.١
	بكالوريوس	٤١٠	٢٨.١
	ماجستير فأعلى	٤٤	٣
	المجموع	١٤٥٧	١٠٠
	مكان السكن	مدينة	٧٥٩
قرية		٦٠٨	٤١.٦
مخيم		٩٢	٦.٣
المجموع		١٤٥٧	١٠٠

## أداة الدراسة

تم تصميم استبانته خاصة من اجل معرفة مدى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية منع تداول منتجات المستوطنات، من وجهة نظر التجار في محافظة طولكرم، وقد اشتملت أداة الدراسة على جزأين أساسيين هما:

١. البيانات الشخصية التي تتعلق بالعمر، والجنس، المؤهل العلمي، ومكان السكن.
٢. تكون هذا الجزء من جميع فقرات الاستبانة والبالغ عددها (٢٢) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات رئيسية هي: مجال الأضرار، وعدد فقراته (٧)، ومجال العقوبات، وعدد فقراته (٦)، ومجال مكافحة منتجات المستوطنات، وعدد فقراته (٩).

## صدق أداة الدراسة وثباتها

تم التأكد من ثبات الأداء من خلال عرضها على خمسة محكمين من ذوي الاختصاص، وقد أجازوها بعد التعديلات. وثبات أداة الدراسة التي استخدمها الباحث هي حسب معامل الثبات معادلة (كرونباخ ألفا) فكان ٠.٨١. على جميع فقرات الاستبانة وهو مناسب للتحليل الإحصائي ولأغراض الدراسة.

## إجراءات الدراسة

قام الباحث بالإجراءات الآتية

١. تأهيل الاستبانة بصورتها النهائية.
٢. تحديد أفراد عينة الدراسة.
٣. توزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة، وبعد جمع الاستبانات الموزعة تم تفرغها في جداول خاصة من اجل معالجتها.

## تصميم الدراسة

استخدام الباحث أسلوب المنهج الوصفي التحليلي لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة وجميع المعلومات واستخدام التحليل الإحصائي لفحص الفرضية بهدف تفسير النتائج وشملت الدراسة المتغيرات الآتية

## المتغيرات المستقلة

١. متغير العمر، وله أربعة مستويات.
٢. متغير الجنس، وله مستويان.
٣. متغير المؤهل العلمي، وله خمسة مستويات.
٤. متغير مكان السكن، وله ثلاثة مستويات.

### المتغيرات التابعة

وتمثلت في الاستجابة على فقرات الاستبانة المتعلقة بالمجالات المختلفة المتعلقة بمدى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية لمنع تداول منتجات المستوطنات، من وجهة نظر التجار في محافظة طولكرم، ومن أجل معالجة البيانات استخدم برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات الآتية:

- التكرارات والنسب المئوية.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- اختبار (ت) للعينات المستقلة.
- اختبار تحليل التباين الأحادي.
- معادلة (كرونباخ ألفا) لاستخراج معامل الثبات.

### نتائج الدراسة

#### التحليل الإحصائي واختبار الفرضية الإحصائية

يتناول هذا التحليل الإجابة عن فرضية الدراسة وفحصها إحصائياً على برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وفيما يلي عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

#### نتائج سؤال الدراسة الرئيسي

قبل البدء بالتحليل الإحصائي، لا بد من الإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة وهو:

"ما مدى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية منع تداول منتجات المستوطنات، من وجهة نظر التجار في محافظة طولكرم"

للإجابة عن هذا السؤال حسب المتوسطات الحسابية باعتبارها نسباً مئوية لآراء التجار في محافظة طولكرم حول إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية منع تداول منتجات المستوطنات"

- إذا كانت النسبة المئوية ٨٠% فأكثر اعتبر مستوى الإدراك كبيراً جداً.
- إذا كانت النسبة المئوية ٧٠-٧٩.٩% اعتبر مستوى الإدراك كبيراً.
- إذا كانت النسبة المئوية ٦٠-٦٩.٩% اعتبر مستوى الإدراك متوسط.
- إذا كانت النسبة المئوية ٥٠-٥٩.٩% اعتبر مستوى الإدراك قليل.
- إذا كانت النسبة المئوية أقل من ٤٩.٩% لا يوجد إدراك.

ونتائج الجداول من ٢ - ٥ تبين ذلك:

جدول (٢): المتوسطات الحسابية والنسب المئوية مجال الأضرار.

الرقم	الرقم بالاستبانة	الفقرة	المتوسطات	النسبة المئوية	مستوى الإدراك
١	١	هل تعلم أن العديد من منتجات المستوطنات مموهة، ومزورة، وعليها أختام على أنها أجنبية أو فلسطينية؟	٢.٣٤	٧٧.٩٩	كبيرة
٢	٢	هل تعلم أن معظم منتجات المستوطنات لا يوجد عليها رقابة صحية أو نوعية ومنتهية الصلاحية أو قاربت على الانتهاء؟	٢.٢٣	٧٤.٣٨	كبيرة
٣	٣	هل تعلم أن منتجات المستوطنات صادرة عن كيان غير شرعي ومخالف للقوانين الدولية؟	٢.٥٦	٨٥.٣٧	كبيرة جداً
٤	٤	هل تعلم أن تداول منتجات المستوطنات يعتبر دعماً لها؟	٢.٨٢	٩٤.٠٧	كبيرة جداً
٥	٥	هل تعلم أن هذه المستوطنات بنيت فوق ارض مصادرة من أصحابها الشرعيين؟	٢.٨٥	٩٥.١٣	كبيرة جداً
٦	٦	هل تعلم أن منتجات المستوطنات مخالفة للتعليمات الفنية الفلسطينية المعمول بها؟	٢.٣٤	٧٧.٩٧	كبيرة
٧	٧	هل تعلم أن العاملين الفلسطينيين في المستوطنات الإسرائيلية لا يتمتعون بمزايا أو حقوق لهؤلاء العمال؟	٢.٤٦	٨١.٨٦	كبيرة جداً
المجال الكلي			٢.٥١	٨٣.٨٢	كبيرة جداً

يتضح من خلال نتائج جدول (٢) إن مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية منع تداول منتجات المستوطنات، من وجهة نظر التجار في محافظة طولكرم كان كبيراً جداً في مجال الأضرار على الفقرات (٣،٤،٥،٧) وكذلك على المجال الكلي في حين كان مستوى الإدراك كبير على نفس المجال على الفقرات (١،٢،٦).

جدول (٣): المتوسطات الحسابية والنسب المئوية مجال العقوبات.

الرقم	الرقم في الاستبانة	الفقرة	المتوسطات	النسبة المئوية	مستوى الإدراك
١	٨	هل تعلم أن القانون الفلسطيني يعاقب كل من يساهم أو يشارك أو يتداول سلعة أو خدمة للمستوطنات بالحبس من (٢ - ٥) سنوات وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار؟	٢.٠١	٦٦.٩٤	متوسطة
٢	٩	هل تعلم أن القانون الفلسطيني يعاقب كل من نقل أي منتج مستوطنات أو شارك أو ساهم في نقله بالحبس من (٣ - ٦) أشهر وغرامة لا تقل عن (٢٠٠٠) دينار مع سحب رخصة السائق وترخيص المركبة لمدة لا تقل عن ستة أشهر؟	١.٩٧	٦٥.٥٧	متوسطة
٣	١٠	هل تعلم أن في حال تكرار المخالفة في البند (٨) تسحب رخصة السائق ويُلغى ترخيص المركبة نهائياً مع مصادرة المركبة التي استخدمت في عملية النقل؟	١.٩١	٦٣.٥٨	متوسطة
٤	١١	هل تعلم أن القانون الفلسطيني يعاقب كل من خزّن أو أجر لغايات التخزين لمنتجات المستوطنات بالحبس مدة من (٣ - ٦) شهور مع غرامة لا تقل عن (٢٠٠٠) دينار أو إحدى العقوبتين بالإضافة إلى إغلاق المحل لمدة لا تقل عن ستة أشهر، وفي حال التكرار يغلّق المحل نهائياً؟	١.٩٥	٦٤.٩٧	متوسطة
٥	١٢	هل تعلم أن كل شخص يخفي معلومات عن منتجات مستوطنات تم تخزينها يعاقب بالحبس من (١ - ٣) أشهر وغرامة لا تقل عن (٥٠٠) دينار أو إحدى العقوبتين؟	١.٩٢	٦٣.٨٥	متوسطة
٦	١٣	هل تعلم أن أي تكرار للمخالفة يترتب عليها مضاعفة العقوبة؟	٢.٣٤	٧٧.٩٩	كبيرة
المجال الكلي					
			٢.٠١	٦٧.١٥	متوسطة

يتضح من خلال نتائج جدول (٣) أن مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية منع تداول منتجات المستوطنات، من وجهة نظر التجار في محافظة طولكرم، كان متوسطاً في مجال العقوبات على كافة الفقرات، وكذلك على المجال الكلي باستثناء الفقرة (١٣) على نفس المجال، إذ كان مستوى الإدراك كبيراً. وقد يعود ذلك لعدم قراءة التاجر للكتيبات التي قامت وزارة الاقتصاد الوطني بتوزيعها على التجار، ومن الواضح أن التاجر عند تعبئته الاستبانة تنبه لهذه العقوبات وتبين وجود تدن بمستوى المعرفة لعقوبات التداول بمنتجات المستوطنات.

جدول (٤): المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لمكافحة منتجات المستوطنات.

الرقم	الرقم في الاستبانة	الفقرة	المتوسطات	النسبة المئوية	مستوى الإدراك
١	١٤	هل تستطيع التمييز بين منتجات المستوطنات والمنتجات الإسرائيلية الأخرى؟	٢.٠٩	٦٩.٧٣	متوسطة
٢	١٥	هل تعتقد أن المنتج الفلسطيني قادر على توفير فرصة إحلال منتجات وطنية محل منتجات المستوطنات؟	٢.٢٦	٧٥.٤٣	كبيرة
٣	١٦	هل تعتقد أن الحملة الفلسطينية حتى نهاية العام ٢٠١٠ ستكون فعالة لتنظيف الأسواق الفلسطينية من منتجات المستوطنات؟	٢.٢٤	٧٤.٦٥	كبيرة
٤	١٧	هل لديك قناعة أو رغبة في مكافحة منتجات المستوطنات؟	٢.٧٤	٩١.٤٧	كبيرة جداً
٥	١٨	هل تعتقد أن المستهلك الفلسطيني قادر على مكافحة منتجات المستوطنات؟	٢.٣٩	٧٩.٥	كبيرة
٦	١٩	هل بدأت تبحث عند استخدامك للسلعة عن مصدرها ومكان منشئها؟	٢.٤٥	٨١.٦٣	كبيرة جداً
٧	٢٠	هل تعتقد أن جودة المنتج الفلسطيني أفضل من جودة منتجات المستوطنات؟	٢.٠٩	٦٧.٢٦	متوسطة
٨	٢١	هل تعتقد أن السلطة ملزمة بخلق بدائل لاحتواء العمال الذين تضرروا من قرار منع منتجات المستوطنات؟	٢.٧٦	٩١.٨٦	كبيرة جداً
٩	٢٢	هل تؤيد إعطاء السلطة امتيازات مالية للمؤسسات في القطاع الخاص التي تعمل على تشغيل الأيدي العاملة التي تترك العمل بالمستوطنات؟	٢.٧٤	٩١.٣٣	كبيرة جداً
المجال الكلي			٢.٤١	٨٠.٣٢	كبيرة جداً

يتضح من خلال نتائج جدول (٤) إن مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية منع تداول منتجات المستوطنات، من وجهة نظر التجار في محافظة طولكرم كان كبيراً جداً في مجال مكافحة منتجات المستوطنات على الفقرات (٢٢، ٢١، ١٩، ١٧) وكذلك على المجال الكلي في حين كان مستوى الإدراك كبير على نفس المجال على الفقرات (١٨، ١٦، ١٥) وكان مستوى الإدراك للفقرات (٢٠، ١٤) متوسطاً على نفس المجال.

**جدول (٥): المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لكافة مجالات الدراسة مرتبة تنازلياً.**

الرقم	المجال	المتوسطات	النسبة المئوية	مستوى الإدراك
١	أضرار منتجات المستوطنات	٢.٥١	٨٣.٨٢	كبيرة جداً
٢	مكافحة منتجات المستوطنات	٢.٤١	٨٠.٣٢	كبيرة جداً
٣	عقوبات التداول بمنتجات المستوطنات	٢.٠١	٦٧.١٥	متوسطة
	<b>المجال الكلي</b>	<b>٢.٣١</b>	<b>٧٧.١</b>	<b>كبيرة</b>

يتضح من خلال نتائج جدول (٥) إن مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية منع تداول منتجات المستوطنات، من وجهة نظر التجار في محافظة طولكرم كان كبيراً جداً على مجال الأضرار ومجال مكافحة منتجات المستوطنات، في حين كان مستوى الإدراك متوسطاً على مجال العقوبات، ويتضح أيضاً من خلال الجدول أن مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية منع تداول منتجات المستوطنات، من وجهة نظر التجار في محافظة طولكرم كان كبيراً على المجال الكلي لمجالات الدراسة.

#### اختبار الفرضية الإحصائية

أ. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) في مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية منع تداول منتجات المستوطنات، من وجهة نظر التجار في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير العمر.

من أجل اختبار هذه الفرضية حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة وجهة نظر التجار في محافظة طولكرم حول مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير العمر.

**جدول (٦): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير العمر على كافة المجالات.**

المجالات	الفئة العمرية	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المجال الكلي	٢٥-١٨	٤٤٦	٢.٢٣	٠.٣٨
	٣٥-٢٦	٣٧٨	٢.٣٢	٠.٣٧
	٤٥-٣٦	٣٣٦	٢.٣٢	٠.٣٧
	٤٦ فما فوق	٢٩٧	٢.٣٨	٠.٤

يتضح من نتائج جدول (٦) أن هناك فروقا في المتوسطات الحسابية في وجهة نظر التجار في محافظة طولكرم حول مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير العمر، ولاختبار فيما إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي ونتائج جدول (٧) تبين ذلك.

**جدول (٧):** نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية في وجهة نظر التجار في محافظة طولكرم حول مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير العمر.

المتغير المجالات	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحرافات	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة المحسوب
المجال الكلي	بين المجموعات	٣	٢.٩١	٠.٩٧	٦.٧٧	٠.٠٠
	داخل لمجموعات	١٤٥٣	٢٠٨.١٩	٠.١٤		
	المجموع	١٤٥٦	٢١١.١			

يتضح من خلال جدول (٧) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  على المجال الكلي للدراسة، فقد كان مستوى الدلالة المحسوب على هذا المجال اقل من مستوى الدلالة المحدد بالفرضية الصفرية وهذا يدل على وجود اختلافات في وجهات نظر التجار في محافظة طولكرم حول مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير العمر.

من أجل تحديد الاختلاف في وجهات النظر على كافة المجالات تم استخدام اختبار المقارنات البعدية LSD ونتائج جدول (٨) تبين ذلك.

**جدول (٨):** اختبار المقارنات البعدية LSD.

المجال	(I)	(J)	فروق المتوسطات (I-J)	مستوى الدلالة المحسوب
المجال الكلي	٢٥-١٨	٣٥-٢٦	٠.٠٦-	٠.٠٢
		٤٥-٣٦	٠.٠٧-	٠.٠٢
		٤٦ فما فوق	٠.١٣-	٠.٠٠
	٣٥-٢٦	٢٥-١٨	٠.٠٦	٠.٠٢
		٤٥-٣٦	٠.٠١-	٠.٨٥
		٤٦ فما فوق	٠.٠٧-	٠.٠٣
	٤٥-٣٦	٢٥-١٨	٠.٠٧	٠.٠٢
		٣٥-٢٦	٠.٠١	٠.٨٥
		٤٦ فما فوق	٠.٠٦-	٠.٠٥
	٤٦ فما فوق	٢٥-١٨	٠.١٣	٠.٠٠
		٣٥-٢٦	٠.٠٧	٠.٠٣
		٤٥-٣٦	٠.٠٦	٠.٠٥

يتضح من خلال نتائج جدول (٨) أن هناك اختلافاً في وجهات نظر التجار في محافظة طولكرم حول مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية، على المجال الكلي فكانت الفروق بين الفئة العمرية كالاتي:

الفئة (٢٥-١٨) وباقي الفئات العمرية لصالح الفئات العمرية إذ بلغ مستوى الدلالة في جميع الحالات اقل من مستوى الدلالة المحدد بالفرضية الصفرية، وكذلك اتضحت الفروق بين الفئة العمرية (٤٦ فما فوق) وبين الفئات العمرية الأخرى لصالح الفئة العمرية (٤٦ فما فوق) وقد بلغ مستوى الدلالة المحسوب اقل من مستوى الدلالة المحدد بالفرضية الصفرية في جميع الحالات، حيث يعود هذا إلى عامل الخبرة لدى هؤلاء التجار التي قد يتميزون بها عن الفئات العمرية الأخرى، إضافة إلى الحرص على المصلحة القومية أكثر من باقي الفئات.

ب. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) في مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية منع تداول منتجات المستوطنات، من وجهة نظر التجار في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير الجنس.

من اجل اختبار هذه الفرضية حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة وجهة نظر التجار في محافظة طولكرم حول مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية منع تداول منتجات المستوطنات تبعاً لمتغير الجنس.

جدول (٩): نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لمعرفة وجهة نظر التجار في محافظة طولكرم حول مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية لمنع تداول منتجات المستوطنات تبعاً لمتغير الجنس.

مستوى الدلالة المحسوب	(ت) المحسوبة	أنثى (ن=٢٥١)		ذكر (ن=١٢٠٦)		الجنس المجالات
		الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	
٠.٠١٨	٢.٣٦	٠.٣٦	٢.٢٦	٠.٣٨	٢.٣٢	المجال الكلي

يتضح من خلال جدول (٩) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر التجار في محافظة طولكرم حول مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية منع تداول منتجات المستوطنات بين الذكور والإناث على المجال الكلي، وقد كان مستوى الدلالة على هذا المجال اقل من مستوى الدلالة المحدد بالفرضية الصفرية ( $\alpha = 0.05$ ). وببين ذلك أن التواصل في الحملة الإعلانية التي قامت بها وزارة الاقتصاد الوطني مع الذكور أكثر من الإناث ففي محافظة طولكرم وجد أن معظم أصحاب المحال التجارية هم من الذكور.

ج. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) في مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية منع تداول منتجات المستوطنات، من وجهة نظر التجار في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

من اجل اختبار هذه الفرضية حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة وجهة نظر التجار في محافظة طولكرم حول مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

**جدول (١٠):** المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير المؤهل العلمي على كافة المجالات.

المجال	المؤهل العلمي	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المجال الكلي	اقل من ثانوية عامة	٢٨٥	٢.٢٧	٠.٤١
	ثانوية عامة	٤٤٠	٢.٣١	٠.٣٨
	طالب جامعي	٢٧٨	٢.٣٠	٠.٣٦
	بكالوريوس	٤١٠	٢.٣٥	٠.٣٧
	ماجستير فأعلى	٤٤	٢.٣٨	٠.٣٧

يتضح من نتائج جدول (١٠) أن هناك فروقاً في المتوسطات الحسابية في وجهة نظر التجار في محافظة طولكرم حول مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

ولاختبار فيما إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي ونتائج جدول (١١) تبين ذلك.

**جدول (١١):** نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية في وجهة نظر التجار في محافظة طولكرم حول مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

المتغير المجالات	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحرافات	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة المحسوب
المجال الكلي	بين المجموعات	٤	١.٣٠	٠.٣٢	٢.٢٤	٠.٠٦٣
	داخل لمجموعات	١٤٥٢	٢٠٩.٨١	٠.١٤		
	المجموع	١٤٥٦	٢١١.١٠			

يتضح من خلال جدول (١١) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha = 0.05)$  على المجال الكلي للدراسة حيث كان مستوى الدلالة المحسوب على المجال أعلى من مستوى الدلالة المحدد بالفرضية الصفرية، وهذا يدل على عدم وجود اختلافات في وجهات نظر التجار في محافظة طولكرم حول مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية، تبعاً لمتغير المؤهل العلمي على المجال الكلي.

د. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) في مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية لمنع تداول منتجات المستوطنات، من وجهة نظر التجار في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير مكان السكن.

من أجل اختبار هذه الفرضية حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة وجهة نظر التجار في محافظة طولكرم حول مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير مكان السكن.

**جدول (١٢):** المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير مكان السكن على كافة المجالات.

المجالات	مكان السكن	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المجال الكلي	مدينة	٧٥٩	٢.٣١	٠.٣٨
	قرية	٦٠٦	٢.٣٤	٠.٣٨
	مخيم	٩٢	٢.١٦	٠.٤٠

يتضح من نتائج جدول (١٢) أن هناك فروقا في المتوسطات الحسابية في وجهة نظر التجار في محافظة طولكرم حول مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير مكان السكن. ولاختبار فيما إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي ونتائج جدول (١٣) تبين ذلك.

**جدول (١٣):** نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية في وجهة نظر التجار في محافظة طولكرم حول مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير مكان السكن.

المتغير المجالات	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحرافات	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة المحسوب
المجال الكلي	بين المجموعات	٢	٢.٦٤	١.٣٢	٩.٢٢	٠.٠٠
	داخل لمجموعات	١٤٥٤	٢٠٨.٤٦	٠.١٤		
	المجموع	١٤٥٦	٢١١.١٠			

يتضح من خلال جدول (١٣) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) وذلك على المجال الكلي، فقد كان مستوى الدلالة المحسوب على المجال الكلي أقل من مستوى الدلالة المحدد بالفرضية الصفرية وهذا يدل على وجود اختلافات في وجهات نظر التجار في محافظة طولكرم حول مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير مكان السكن على المجال الكلي.

من أجل تحديد الاختلاف في وجهات النظر على كافة المجالات تم استخدام اختبار المقارنات البعدية (LSD) ونتائج جدول (١٤) تبين ذلك.

جدول (١٤): اختبار المقارنات البعدية (LSD).

المجال	(I)	(J)	فروق المتوسطات (I-J)	مستوى الدلالة المحسوب
المجال الكلي	مدينة مخيم	قرية	٠.٠٣- ٠.١٥	٠.١٦ ٠.٠٠
	قرية مخيم	مدينة	٠.٠٣ ٠.١٨	٠.١٦ ٠.٠٠
	مخيم قرية	مدينة	٠.١٥- ٠.١٨-	٠.٠٠ ٠.٠٠

يتضح من خلال نتائج جدول (١٤) انه يوجد فروق في وجهات النظر بين التجار حول مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية تبعا لمتغير مكان السكن على المجال الكلي بين تجار المدينة والمخيم لصالح تجار المدينة وبين تجار القرية والمخيم لصالح تجار القرية. وذلك نتيجة لسهولة تواصل تجار المدينة والقرية مع الموظفين بوزارة الاقتصاد الوطني، إذ اتضح أن فريق العمل في مكافحة منتجات المستوطنات الذي قام بتوزيع الملصقات والكتيبات لحملة وزارة الاقتصاد الوطني ينحدر من المدينة والقرية، ولهذا فقد تركزت توعية التاجر على مكافحة منتجات المستوطنات في المدينة والقرية، مما أسهم هذا في زيادة إدراك المجتمع للمقاطعة في المدينة والقرية أكثر من المخيم.

#### مناقشة النتائج

من خلال نتائج التحليل الإحصائي السابق يتبين أن وجهات نظر التجار في محافظة طولكرم حول مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية، تتمثل فيما يأتي:

١. من حيث الأضرار تبين أن مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لقرار السلطة كبيراً جداً واتضح ذلك من خلال حساب المتوسطات للفقرات التي تمثل هذا المجال.
٢. في مجال العقوبات تبين أن مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة كان متوسطاً، وذلك من خلال حساب المتوسطات للفقرات الممثلة لهذا المجال.
٣. في مجال مكافحة منتجات المستوطنات اتضح أن مستوى الإدراك لدى المجتمع الفلسطيني كان كبيراً جداً واتضح ذلك من خلال حساب المتوسطات للفقرات الممثلة لهذا المجال.

٤. أما على المجال الكلي تبين أن مستوى الإدراك للمجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة كان كبيراً.
٥. اتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر التجار تبعاً لمتغير العمر على المجال الكلي، وكانت أكثر الفروق ظاهرة بين التجار من الفئة العمرية (٢٥-١٨) والتجار من الفئة العمرية (٤٦ فما فوق).
٦. تبين انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر التجار حول مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة تبعاً لمتغير الجنس لصالح الذكور.
٧. اتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر التجار في محافظة طولكرم حول مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، على المجال الكلي، وهذا يعني أنه لا يوجد فروق في وجهات النظر بسبب اختلاف المؤهل العلمي.
٨. ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر التجار في محافظة طولكرم حول مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية في مقاطعة منتجات المستوطنات تبعاً لمتغير مكان السكن وذلك على المجال الكلي، وظهرت الفروق بين التجار ممن يقطنون المدينة والتجار القاطنين في المخيم وكذلك بين التجار سكان القرية والتجار سكان المخيم .

#### التوصيات

من خلال النتائج يتبين وجود فئات عديدة في المجتمع الفلسطيني لا بد لها أن تقوم بدور فاعل ولها تأثير كبير في المجتمع الفلسطيني:

#### أولاً: توصيات تتعلق بالتاجر أو المنتج

١. يجب على المنتج الفلسطيني العمل على تحسين الإنتاج الوطني وإظهاره بصورة جيدة تضاهي منتج المستوطنات بل تفوقه من حيث الكفاءة والجودة.
٢. أن يكون هناك تعريف واضح للمصانع المنتجة وفي حال عدم معرفة مصدر السلعة يتمتع المستهلك عن استخدامها.
٣. الاطلاع على قانون العقوبات التي أقرها مجلس الوزراء.

#### ثانياً: توصيات تتعلق بالمستهلكين

١. الاطلاع على بطاقة التعرف للسلعة المنتجة ومكان الإنتاج.
٢. مقاطعة سلع المستوطنات وخدماتها وتشجيع استهلاك المنتج الوطني.

٣. الاتصال الفوري بوزارة الاقتصاد الوطنية في حال التعرف إلى أي منتج مستوطنات يباع بالأسواق.
٤. الاطلاع على قانون العقوبات التي أقرها مجلس الوزراء.
٥. الاطلاع على قوائم أسماء السلع المصنعة في المستوطنات وصورها والمنشورة على المواقع الالكترونية، وكيفية الاستدلال على سلع المستوطنات مثل المواقع:
  - [www.karama.ps](http://www.karama.ps)
  - [www.moqate3.com](http://www.moqate3.com)

#### ثالثاً: توصيات تتعلق بوزارة الاقتصاد الوطني

١. من أجل تنفيذ المقاطعة وحتى تكون المقاطعة شاملة لكافة المنتجات، يتوجب على السلطة دعم وتشجيع الصناعات والمنتجات الوطنية وإظهارها بالوجه الحسن، ووضع خطه سنوية لإنشاء معارض محلية لتسويق المنتجات الفلسطينية والمشاركة بالمعارض الدولية.
٢. يجب على السلطة الوطنية توفير البديل وبنفس الكفاءة من أماكن أخرى وبأسعار مناسبة لمستوى الحياة في المجتمع الفلسطيني لمنتجات المستوطنات التي لا يوجد لها بديل وطني ويفضل أن يكون البديل منتجاً عربياً.
٣. يجب على السلطة العمل على توفير فرص عمل كافية وبأجور تتلاءم مع متطلبات الحياة لاستيعاب كافة العمال الذين يعملون في المستوطنات في كافة قطاعات العمل.

#### رابعاً: توصيات تتعلق بوزارة الإعلام

١. زيادة حملات التوعية لتشمل التلفزيونات المحلية في المحافظات الفلسطينية.
٢. استضافة متحدثين وتخصيص حلقات نقاش من أجل مكافحة منتجات المستوطنات.
٣. نقل جميع الفعاليات التي تتم من الوزارات والمجتمع المحلي على التلفزيونات المحلية والفضائية.

#### خامساً: توصيات تتعلق بالغرفة التجارية

١. الاتصال المباشر مع التجار وتوعيتهم من مخاطر التعامل مع منتجات المستوطنات.
٢. أن تعمل على إيجاد بديل لمنتجات المستوطنات، عن طريق تشجيع المستثمرين بتصنيع السلع المشابهة لسلع المستوطنات.

#### سادساً: توصيات تتعلق بالضابطة الجمركية

١. يقع على عاتقها منع إدخال منتجات المستوطنات، إذ أن المستهلك لا يستطيع أن يفرق بين منتج المستوطنات والمنتج الإسرائيلي، ولهذا نوصي بزيادة عدد أفراد الضابطة الجمركية في كل محافظة وتكثيف حملاتها.

٢. أن يكون لهم دور في توعية المستهلك لمقاطعة منتجات المستوطنات.

#### سابعاً: توصيات تتعلق بوزارة التربية والتعليم العالي

١. التهيئة من أجل التوعية العامة لجميع أفراد المجتمع، من خلال دورات خاصة للمدرسين بالمدارس الحكومية.
٢. تخصيص بعض الوقت في الحصص المدرسية أو في المحاضرات في الجامعات الفلسطينية للحديث عن مكافحة منتجات المستوطنات وبشكل دوري أديها مرة كل شهر.
٣. أن يتم تعزيز دور طلبة الجامعات وتفعيل حملة المقاطعة من خلال مساق خدمة المجتمع في الجامعات، وإشراك أساتذة الجامعات لأهمية الدور المنوط بهم.
٤. أن تعمل الوزارة على أن يصبح مفهوم المقاطعة ثقافة كل شخص فلسطيني يساعد من خلال قناعاته في تنفيذ قرار المقاطعة.

#### ثامناً: توصيات تتعلق بوزارة الأوقاف (خطباء المساجد)

١. التنبيه في المساجد إلى ضرورة مكافحة منتجات المستوطنات وتوضيح أضرارها الصحية والاقتصادية والسياسية.
٢. تعزيز دور رجال الدين في توعية المجتمع الفلسطيني (التاجر والمستهلك) من أجل مكافحة منتجات المستوطنات.

#### تاسعاً: توصيات تتعلق بوزارة البيئة

- قيامها بتنبيه المواطنين من مخلفات الصناعات المنتجة بالمستوطنات، خصوصاً إذا كانت كيميائية وما قد يدخل في هذه المواد من عناصر مشعة يصعب السيطرة عليها.

#### عاشراً: توصيات تتعلق بوزارة المالية

- أن تقوم الوزارة بتخفيض الضرائب أو إعفاء السلع البديلة أو المشابهة لمنتج المستوطنات للصناعات الوطنية.

#### الحادي عشر: توصيات تتعلق بوزارة الحكم المحلي

- توفير مناطق صناعية وبنى تحتية وخدمات لجميع المحافظات ومناخ ملائم للتصنيع والإشراف الفعلي للمناطق الصناعية لتلبية احتياجاتها ولتذليل العقبات التي قد تواجه المستثمرين وتقديم الدعم لهم.

## المراجع والمصادر

- أرونسون، جيفري. (١٩٩٧). مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع. ط ٢. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت.
- دليل مكافحة منتجات المستوطنات. (٢٠١٠). صندوق الكرامة الوطنية والتمكين. وزارة الاقتصاد الوطني. فلسطين.
- جريدة القدس. (٢٠١١). "القيادة الفلسطينية رفضت الضغوط الأمريكية وتوجهت إلى مجلس الأمن". العدد ١٤٩١٢. فلسطين.
- سمارة، عادل. (٢٠٠٨). "تطور الاقتصاد الفلسطيني. الاقتصاد الفلسطيني". جامعة القدس المفتوحة. فلسطين.
- عامر، علي. (٢٠٠٧). "المتابعة القانونية لقضايا الجدار والاستيطان". وحدة شؤون الجدار والاستيطان مجلس الوزراء. فلسطين.
- معهد الأبحاث التطبيقية. (أريج). (٢٠٠٥). "المستوطنات والصراع الفلسطيني الإسرائيلي". القدس. فلسطين.
- مقابلة مع مدير مكتب وزارة الاقتصاد في محافظة طولكرم. م. كمال غانم. وبعض رؤساء الأقسام م. بسام فريج. السيد موفق دقة بتاريخ ٢٦/٧/٢٠١٠م.
- مقابلة مع مدير مكتب وزارة الحكم المحلي في محافظة طولكرم. رائد فريد مقبل بتاريخ ١٨/١٢/٢٠١٠م.
- مقابلة مع مدير عام حماية المستهلك الفلسطيني - وزارة الاقتصاد الوطني في رام الله. بتاريخ ١٩/١٢/٢٠١٠م.

## المواقع الإلكترونية

- انطلاق حملة مقاطعة منتجات المستوطنات في الداخل الفلسطيني، شبكة الإعلام العربية. بتاريخ ٥/٦/٢٠١٠. [www.moheet.com/show\\_news.aspx](http://www.moheet.com/show_news.aspx)
- بتسليم مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. "المستوطنات ومصادرة الأراضي". (٢٠١٠). [www.btselem.org/arabic/settlements/index.asp](http://www.btselem.org/arabic/settlements/index.asp)
- جودة، شاكر. (٢٠٠٧). "حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وعلاقتها باتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو المنتجات المصنعة محليا". <http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache.YJdtY3bF2>.

- دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية. (٢٠١٠). "الأعمال والمشاريع التجارية الاستعمارية القائمة في المستوطنات الإسرائيلية" [WWW.NAD-PLO.ORG](http://WWW.NAD-PLO.ORG)
- دغلس، عاطف. (٢٠٠٩). "مئات المؤسسات الفلسطينية تقرر مقاطعة البضائع الإسرائيلية". الاقتصاد والأعمال، الجزيرة نت. [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)
- الرجوب، عوض. (٢٠١٠). "السعي لتقليص العمالة بالمستوطنات، الاقتصاد والأعمال". الجزيرة نت. [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)
- السلطة تحظر تجارة المستوطنات الإسرائيلية. (٢٠١٠). "الاقتصاد والأعمال". الجزيرة نت. [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)
- الشيخ، محمد. "مستوطنات الضفة". مجلة دنيا الوطن. غزة. <http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2004/05/10/5329.html>.
- العيلة، وشاهين. (٢٠٠٨). "الاستيطان اليهودي وتأثيره السياسي والأمني على مدينة القدس". مؤسسة القدس الدولية. جامعة الأزهر. غزة. <http://www.alquds-online.org/index.php?s=17&ss=17&id=658>.
- العيص، رأفت. (٢٠١٠). "حملة مقاطعة منتجات المستوطنات أنت وضميرك". <http://www.group194.net/index.php?mode=article&id=20821>.
- غنايم، مؤيد. (٢٠١٠). ترجمة. "بناء المستوطنات على أراض ذات ملكية فلسطينية خاصة". طاقم متابعة المستوطنات سلام الآن. [www.peacenow.org.il](http://www.peacenow.org.il)
- معهد الأبحاث التطبيقي. (٢٠٠٨). "أريج تكشف عن التوسعات الاستيطانية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية". [http://www.poica.org/editor/case\\_studies/view.php?recordio=1578](http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordio=1578).
- مقاطعة منتجات المستوطنات توفر ٥٠ ألف فرصة عمل. (٢٠١٠). "مجلة كل الحقيقة". <http://www.kulalhaqqa.com/details.aspx?id=16949>.